(القرار رقم ٣٢ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم (٢٠) لعام ١٤٣٣هـ

على ربط الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الإثنين ١٤٣٧/١٢/٢٥هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١ – الدكتور	رئيساً
٢ – الدكتور	نائب الرئيس
٣ – الدكتور	عضواً
٤ – الأستاذ	عضواً
٥ – الأستاذ	سكرتيراً

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٧هـ ..... ممثلاً عن المكلف، كما حضر ..... و ..... و ..... ممثلين عن الهيئة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (ا) ، على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل على حساباتها للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م، ويعترض المكلف على:

١. عدم حسم رصيد الخسائر المتراكمة طبقًا للقوائم المالية المعدلة لعام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م.

٢. عدم الأخذ في الاعتبار تعديل قائمة الدخل لعام ٢٠٠٧م بسبب عدم قبول تساويات سنوات سابقة.

٣. إضافة الخسائر الإضافية التي تحملها الشركاء في عام ٢٠٠٩م للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم ١٤٣٣/١٦/٥٩٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٨هـ على النحو الآتي:

أولاً: الناحية الشكلية:

أبلغت الهيئة المكلف بالربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م بخطابها رقم ٣/٢٢٠٤/٥ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٧هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى الهيئة برقم ٥١٠٨ وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٦هـ، وبذلك يكون الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط الزكوي وفقًا للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

ثانيًا: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة ممثل المكلف: متى تم الحصول على قرض الشريك المساند لعام ٢٠٠٧م؟ وما الإثبات المستندي؟ فأجاب: ليس لدي حاليًا إجابة على السؤال، وأطلب مهلة أسبوعًا للرد على اللجنة.

ثم سألت ممثل المكلف: بالرجوع للقوائم المالية لعام ٢٠٠٧م، لم يتبين للجنة وجود قرض مساند من الشركاء في قائمة المركز المالي، في حين أنه عند الاطلاع على قائمة المركز المالي لعام ٢٠٠٨م والمقارنة بعام ٢٠٠٧م ظهر قرض شريك مساند في كلا العامين، فما تبريركم لذلك؟

فأجاب: ليس لدي حاليًا إجابة على السؤال وأطلب مهلة أسبوعًا للرد على اللجنة. وأقدم مذكرة من ٤ صفحات توضح وجهة نظر المكلف حول بنود الاعتراض.

وتم تزويد ممثلي الهيئة بنسخة من مذكرة المكلف وطلب منهم التعليق، فاكتفوا بما ورد بالمذكرة المرفوعة للجنة سابقًا. ثم سألت اللجنة ممثلي الهيئة: لماذا أضافت الهيئة قرضًا مساندًا من الشركاء للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٧م؟ فأجابوا: تم إضافة القرض المساند من الشريك، نظرًا لحولان الحول عليه.

ثم سألت اللجنة ممثل المكلف: ما سبب تسويات السنوات السابقة لعام ٢٠٠٧م وما الإثبات المستندي؟ فأجاب: تمت الإجابة على هذا السؤال في الفقرة الثانية صفحة رقم (٣) من المذكرة المقدمة للجنة خلال الجلسة، وأما الإثبات المستندي فسيتم تزويد اللجنة به لاحقًا خلال المهلة المعطاة لنا.

ثم سألت اللجنة ممثلي الهيئة: لم تجب الهيئة على اعتراض المكلف ضمن المذكرة المرفوعة للجنة فيما يتعلق بوجود ثني في الزكاة لعام ٢٠١٠م؟ فأجابوا: نطلب مهلة للرد على هذه النقطة خلال أسبوع.

عليه، قررت اللجنة إعطاء الطرفين مهلة أسبوعًا لتزويدها بالرد على الاستفسارات الموجهة لهم في هذه الجلسة، وتم إفهامهم بأن اللجنة ستبت في القضية بناء على ما توافر لديها من مستندات في ملف القضية في حال عدم تزويدها بالمطلوب. هذا وقد جاء في المذكرة المقدمة من ممثل المكلف خلال الجلسة:

"إشارة إلى خطابكم رقم ١٣٢/٥٠٠ في ١٤٣٧/٩/١٠هـ بشأن تحديد جلسة الإثنين ١٤٣٧/١٠/٢٧هـ الموافق ٢٠١٦/٨/١م موعدًا لدراسة اعتراض شركة (ا) على ربط فرع الهيئة بالدمام رقم ٣/٢٢٠٤/٥ في ١٤٣٣/٣/٢٧هـ بشأن السنوات من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م.

أولاً: نبذة مختصرة وخلفية عامة.

١. تكبدت الشركة خسائر متراكمة دفترية حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م قدرها ٩٦٢,٨٢٤,٦٤ ريال وذلك طبقًا للقوائم المالية من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٦م، ولأن الشركة محدودة المسئولية وطبقًا للمادة رقم (١٨٠) من نظام الشركات السعودي، وحيث تجاوزت الخسائر المتراكمة أكثر من ٥٠% من رأس المال، ولم يكن أمام الشركاء إلا أحد أمرين:

- إما تعويض الخسائر واستمرار الشركة.
- أو حل وتصفية الشركة بعد اتباع الوسائل النظامية في هذا.

٢. وقد اتفق الشركاء على تعويض الخسائر واستمرار الشركة، ومن ثم قام أحد الشركاء بتعويض الخسائر لعدم توفر السيولة لدى معظم الشركاء.

٣. وفي عام ٢٠٠٨م تم قيد هذه الخسائر طبقًا للقيد المحاسبي التالي:

٤٦,٨٢٤,٩٦٢ من ح/ الخسائر المتراكمة

٤٦,٨٢٤,٩٦٢ إلى ح/ قرض الشركاء

حيث إن القوائم المالية سوف تعكس رقمًا واحدًا، إما ربحًا أو خسارة، ولن تعكس الاثنين معًا، ومن ثم تم تعديل الخسائر المتراكمة كرصيد افتتاحي في عام ٢٠٠٦م بمبلغ ٧٦,١٨٥,٠٨٠ ريال، كما يظهر في قائمة التغير في حقوق الشركاء (ص٥) من القوائم المالية المدققة عن العام المنتهي في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.

ثانيًا: وعود على بدء، تتلخص نقاط الاعتراض فيما يلي:

١. عدم حسم رصيد الخسائر المتراكمة الدفترية طبقًا للقوائم المالية.
٢. عدم الأخذ في الاعتبار تعديل قائمة الدخل لعام ٢٠٠٧م.
٣. عدم اعتراف الهيئة بتنازل الشركاء عن المستحق لهم طرف شركات زميلة.

بداية يؤكد عملاؤنا على ما ورد بمذكرة الاعتراض الأصلية، ويتمسكون بما ورد بها على النحو التالي:

١. عدم حسم رصيد الخسائر المتراكمة الدفترية طبقًا للقوائم المالية.

واستكمالاً لما ورد كخلفية عامة، وأن الشركاء قد اتفقوا على استمرار الشركة، فإن الهيئة العامة..... الذي أخضعت فيه تعويض الخسائر المرحلة من أحد الشركاء وقدرها ٤٦,٨٢٤,٩٦٢ ريال، أخضعت في نفس الوقت الخسائر المرحلة بنفس القيمة، وذلك بعدم حسمها من الوعاء، بالرغم من أن أسس العدالة الشرعية تقتضي عدم إخضاع المال الواحد خلال نفس الحول مرتين، وإلا اعتبر هذا ثنياً في الصدقة المنهي عنه شرعًا، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ثني في الصدقة».

إن القوائم المالية المدققة سيما قائمة حقوق الشركاء في عام ٢٠٠٨م تظهر زيادة للخسائر المرحلة والتمويل، الذي تم من أحد الشركاء لتعويض الخسائر وقدرها ٤٦,٨٢٤,٩٦٢ ريال، وتنفيذًا لما اتفق عليه الشركاء من تعويض للخسارة واستمرار الشركة وعدم تصفيتها، ومن ثم وفي ضوء إجراء الهيئة من عدم خصم الخسارة المرحلة خلال السنوات اللاحقة أن أخضعت الهيئة للزكاة مبالغ لا تجب فيها الزكاة، وذلك على النحو الوارد بالمذكرة الأصلية، والذي يتفق مع صحيح القوائم المالية، كما يلي:

السنة	الخسائر المرحلة الواجب خصمها من الوعاء الزكوي	الخسائر المرحلة المخصومة طبقًا للربط الزكوي	الفرق
٢٠٠٧م	٨٥,٧٨٠,٣٧٠	١١,٢٥٨,٨٧٨	٧٤,٥٢١,٤٩٢
٢٠٠٨م	٨٥,٧٨٠,٣٧٠	١٠,٢٩٠,٥٩١	٧٥,٤٨٩,٧٧٩
٢٠٠٩م	١٠٩,١٢٩,٦١٤	٢٦,٠٢٢,٦٥٤	٨٣,١٠٦,٩٦٠
٢٠١٠	٩٥,٥٠٩,٨٦٤	٤,٨٠٩,٣٢٥	٥٣,٧٠٠,٥٣٩

ويتضح أن الهيئة قد سارت بشكل انتقائي، واعتمدت هذه التعديلات وأضافتها للوعاء حسب الجدول السابق، وفي الوقت نفسه لم يتم حسم الخسائر المرحلة المقابلة لهذا التمويل. والجدير بالإشارة وطبقًا لما تظهره القوائم المالية خلال الأعوام من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٦م، فإن الخسارة المرحلة كما يلي:

العام	نتيجة الأعمال	تمويل من الشركاء	خسائر تحملها الشركاء	رصيد جاري الشركاء	
٢٠٠٠م	(٧,٠٨٠,٨٦٧)				(٧,٠٨٠,٨٦٧)
٢٠٠١م	(٨,٧٢٧,٥٢٥)				(٨,٧٢٧,٥٢٥)
٢٠٠٢م	(٤٧,٨٢٤,٣٠٨)				(٤٧,٨٢٤,٣٠٨)
٢٠٠٣م	(٢,٥٨٤,٦٥٧)			٢,٣٨٧,٠٠٠	(١٩٧,٦٥٧)
٢٠٠٤م	(٢,٥١٤,٠٣٩)	٣,٧٧٧,٢٩٤	٥,٩١٤,٢٩	(٢,٣٨٧,٠٠٠)	(٤,٦٥١,٠٣٩)
٢٠٠٥م	(٣,٥٧٤,٦٧١)	٢,٧٢٢,٥٩٩	٢,٦٠٠,٠٠٠	١٢٢,٥٩٩	(٣,٤٥٢,٠٧٢)
٢٠٠٦م	(٣,٨٧٩,٠١٣)	٧,١٥٢,٢٠٣	٧,٥٢٤,٨٠٢	(٣٧٢,٥٩٩)	(٤,٢٥١,٦١٢)
	(٧٦,١٨٥,٠٨٠)	١٦,٠٣٩,٠٩٦	١٦,٠٣٩,٠٩٦		(٧٦,١٨٥,٠٨٠)
	(٧٦,١٨٥,٠٨٠)	١٦,٠٣٩,٠٩٦	١٦,٠٣٩,٠٩٦		(٧٦,١٨٥,٠٨٠)

٢. عدم الأخذ في الاعتبار تعديل قائمة الدخل بتسويات سنوات سابقة لعام ٢٠٠٧م.

في عام ٢٠٠٧م قامت الشركة بتعديل في قائمة الدخل، وذلك بشطب إيرادات سبق قيدها بالخطأ، ومن ثم أيضًا شطب مقابلها من ديون مطلوبة من شركات زميلة، حيث قيد مبلغ ٦,٦٤٩,٩٨٩ كإيرادات وتم شطبها خلال عام ٢٠٠٨، مما استلزم شطب الديون المقابلة وقدرها ٣,٣٨٣,٦٦٠، إن ما قامت به المصلحة لا يتفق مع صحيح النظام من الناحية المحاسبية ومن الناحية الشرعية. من الناحية النظامية وبشأن مكلف الزكاة لا بد من الاعتراف لكافة التكاليف والإيرادات التي يفصح عنها من خلال إقراره والقوائم المالية، وتعتبر قيد تسويات سنوات سابقة، وما ينتج عنها من التسويات المقبولة لمكلف الزكاة، متى تم تقديم المستند اللازم لتأييدها، وليس أدل على ذلك من القوائم المالية المدققة من محاسبين قانونيين معترف بها دوليًّا. على أنه من الغريب أن الهيئة تحتج بتعميم المصلحة رقم ١/٣٥ في ١٤١٣/٣/٢هـ الذي تحتج به الشركة أيضًا، فالهيئة ترى أن الشركة لم تقدم المستند، والشركة ترى أن تسويات السنوات السابقة مقبولة مكلف الزكاة لما لها من انعكاس على الأرباح والخسائر، وما دام أن القوائم المالية تعكس هذا التعديل، فيعتبر مقبولًا.

٣. عدم اعتراف الهيئة بتنازل الشركاء عن المستحق لهم طرف شركات زميلة.

لم تعترف الهيئة بقرار الشركاء بالتنازل عن المستحق لهم طرف شركات زميلة وقدره ٢٩,٦٣٢,٢٨١ ريال، وذلك في مقابل تخفيض جزئي للخسارة المرحلة، وطبقًا لما يلي:

رصيد القرض في ٢٠٠٩/١/١م	٦٤,١١٩,٥٢٣
صافي الحركة خلال العام	٦,٢٦٣,٤٢٤
رصيد ٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٠,٣٨٢,٩٥٦
خسارة تكبدها الشريك لم تعترف بها المصلحة	٢٩,٦٣٢,٢٨١
إجمالي القرض الخاضع بموجب القرض	١٠٠,٠١٥,٢٣٧

وبهذا الصدد يفيد عملاؤنا أن الشركاء قرروا تخفيض الخسارة المرحلة لهذا المبلغ، وذلك في مقابل تنازل الشركاء عن جزء من مستحقاتهم لدى شركات زميلة، وتوضح القوائم المالية ذلك حيث انخفضت الخسارة المرحلة الواجب حسمها من ١٢٥,١٤٢,١٤٥ ريال إلى ٩٥,٥٠٩,٨٤٦ ريال، وفي نفس الوقت لم يتم حسمه ضمن الخسارة المرحلة، بمعنى إخضاع المبلغ مرتين في نفس الحول واعتبار المبلغ مصدر من مصادر التمويل، لذا يأمل عملاؤنا تعديل الربط طبقًا لما ذكر في هذه المذكرة والمذكرة الأصلية المقدمة اعتراضًا على الربط".

وقد وردت مذكرة من صفحتين من ممثلي الهيئة قيدت برقم (١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١١/١هـ تضمنت إجابة على استفسارات اللجنة "إشارة إلى اعتراض المكلف/ شركة (ا) على ربط فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام للأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠م بخصوص استفساركم عن عدم الإفادة حول ما أشار إليه المكلف من وجود ثني في الزكاة في ربط ٢٠١٠م، فيما يتعلق بالمبلغ ٢٩,٦٣٢,٢٨١ ريال، الذي يفيد المكلف بشأنه أنه قام بتخفيض بند الخسائر المتراكمة بالمبلغ المذكور، وبالتالي تم خصم الخسائر المدورة من الوعاء الزكوي بالصافي، وفي المقابل قامت المصلحة بإخضاع القرض المساند البالغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧ ريال، وهو يتضمن نفس المبلغ المذكور، مما يعتقد المكلف وجود ثني في الزكاة.

وبعد الدراسة نفيدكم بما يلي:

أولاً: لقد قامت الهيئة بإخضاع القرض المساند البالغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧ ريال في ربط عام ٢٠١٠م بعدما ثبت للهيئة حولان الحول القمري عليه، وذلك استنادًا لكشف حركة القرض (مرفق رقم ١) الذي قدمته الشركة أثناء الفحص الميداني، والذي يتضح من خلاله أن الرصيد الافتتاحي بتاريخ ٢٠١٠/١/١م بمبلغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧ ريال ولم تتم عليه أية حركة سحب أو نقص حتى نهاية العام.

ثانيًا: أما بخصوص بند الخسائر المدورة المحسومة من الوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م، فقد قامت الهيئة بحسم مبلغ ٤١,٨٠٩,٣٢٥ ريال من الوعاء الزكوي، حيث تم تحديد هذا المبلغ كالتالي:

٢٦,٠٢٢,٦٥٤ ريال	رصيد الخسارة المدورة المعدلة طبقًا للربط ٢٠٠٩م
٧,٠٥٩,٣٥٧ ريال	يضاف إليها صافي الخسارة المعدلة لعام ٢٠٠٩م
١,٧٦٤,٨٠٠ ريال	يضاف إليه مخصص ديون مشكوك فيها
٦,٩٦٢,٥١٤ ريال	يضاف إليه مخصص خسائر متوقعة
٤١,٨٠٩,٣٢٥ ريال	مقدار الخسائر المدورة المعدلة التي تم حسمها من الوعاء الزكوي من ربط عام ٢٠١٠م.

وقد تم حسم الخسائر المدورة المعدلة تطبيقًا لتعميم المصلحة رقم ١/١٩٣٢ وتاريخ ١٤١٥/٣/١٣م والتعميم رقم ١/٩٢ وتاريخ ١٤١٨/٧/١٩هـ (مرفق رقم ٢).

وعليه، فإن المصلحة ترى عدم وجود ثني في الزكاة لمعالجة العنصرين المذكورين أعلاه ضمن ربط عام ٢٠١٠م وفق التعليمات النظامية".

ورد خطاب ممثل المكلف المقيد برقم (١٧) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٧هـ، المتضمن طلب مهلة إضافية لا تقل عن شهر لتزويد اللجنة بالمستندات المطلوبة، وقد ورد خطابه المؤرخ في ١٤٣٧/١١/٢٠هـ والمقيد لدى اللجنة برقم (١٨) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٢١هـ تضمن تكرارًا لما ورد بمذكرة الاعتراض مرفق بها كشوف حسابات وقوائم مالية، (وجميع ما قدمه موجود بملف القضية)، ولم يقدم المكلف مستندات تسويات سنوات سابقة، والتي طلبت منه أثناء جلسة الاستماع.

ثالثًا: الناحية الموضوعية:

١. عدم حسم رصيد الخسائر المتراكمة طبقًا للقوائم المالية المعدلة لعام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م.

أ- وجهة نظر المكلف:

"لم تسمح المصلحة بخصم الرصيد الافتتاحي للخسائر المتراكمة، طبقًا للقوائم المالية المدققة المعدلة للسنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م من الوعاء الزكوي، بينما قامت بإضافة القرض المساند من شريك وقدره ٦٤,٨٢٤,٩٦٢ ريال سعودي للوعاء الزكوي. لقد أدى هذا الإجراء إلى تكبد التزام زكوي إضافي في السنة المذكورة والسنوات اللاحقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٠م.

كان يتوجب على المصلحة خصم المبالغ التالية من الوعاء الزكوي طبقًا للقوائم المالية المدققة:

السنة	الخسائر المرحلة الواجب خصمها من الوعاء الزكوي	الخسائر المرحلة المخصومة طبقًا للربط الزكوي	الفرق
٢٠٠٧م	٨٥,٧٨٠,٣٧٠	١١,٢٥٨,٨٧٨	٧٤,٥٢١,٤٩٢
٢٠٠٨م	٨٥,٧٨٠,٣٧٠	١٠,٢٩٠,٥٩١	٧٥,٤٨٩,٧٧٩
٢٠٠٩	١٠٩,١٢٩,٦١٤	٢٦,٠٢٢,٦٥٤	٨٣,١٠٦,٩٦٠
٢٠١٠	٩٥,٥٠٩,٨٦٤	٤,٨٠٩,٣٢٥	٥٣,٧٠٠,٥٣٩

يعتقد عملاؤنا أن إجراء المصلحة ليس صحيحًا للأسباب التالية:

أ) قرر الشركاء إدراج القرض المساند في القوائم المالية لتعديل مبلغ الخسائر المتراكمة التي تحملها الشركاء في السنوات السابقة.

ب) لم يقم الشركاء بضخ أية أموال إضافية في الشركة خلال سنة ٢٠٠٧م.

ت) لم يتم أي تغيير على صافي حقوق الشركاء الخاضع للزكاة. يمكن التأكد من هذه الحقيقة من قائمة التغيرات في حقوق الشركاء طبقًا للقوائم المالية المدققة.

٢/١ لاحظت الشركة أن المصلحة احتسبت الزكاة على أساس القوائم المالية لسنة ٢٠٠٧م والسنوات اللاحقة، إلا أنها في نفس الوقت تجاهلت تعديل الخسائر المتراكمة المصرح عنها في نفس القوائم المالية المدققة التي استندت عليها المصلحة.

يعتقد عملاؤنا أنه ليس منطقيًّا من جانب المصلحة اختيار معاملات لصالحها، وتجاهل المعاملات المقابلة لها. كما هو مبين في الفقرة (أ/١/٤) أعلاه. تم تسجيل وتعديل كلا المعاملتين (القرض السائد والخسائر المتراكمة) البالغ قدرها ٦٤,٨٢٤,٩٦٢ ريال سعودي في القوائم المالية لنفس السنة.

٣/١ بما أن القوائم المدققة للسنوات المالية اللاحقة تشمل كلا الرصيدين، وأدى ذلك إلى تكبد التزام زكوي إضافي بناء على ربط المصلحة".

ب- وجهة نظر الهيئة:

"لم تقم المصلحة بحسم رصيد الخسائر المتراكمة طبقًا للقوائم المالية، حيث تم الأخذ بالخسائر المعدلة طبقًا لربوط المصلحة وفقًا لتعميم المصلحة رقم ١/٩٢ وتاريخ ١٤١٨/٧/١٩هـ الذي نص على: "أن الخسائر المدورة التي يجوز حسمها هي خسائر السنة أو السنوات السابقة المعدلة، طبقًا لربوط المصلحة بعد إضافة المخصصات أو الاحتياطيات فقط إليها، والتي سبق تخفيض الخسارة بها في سنة تكوينها، وذلك منعًا للازدواج الزكوي"، وتتمسك المصلحة بصحة ربطها المتفق والتعليمات النظامية.

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على عدم حسم الرصيد الافتتاحي للخسائر المتراكمة طبقًا للقوائم المالية المدققة المعدلة للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م من الوعاء الزكوي، وفي نفس الوقت إضافة القرض المساند المقدم من الشريك لتغطية الخسائر، حيث يرى أن عدم حسم الخسائر المتراكمة وإضافة القرض المساند من الشريك أدى إلى تكبد التزام إضافي على المكلف. بينما ترى الهيئة أنه تم الأخذ بالخسائر المعدلة طبقًا لربوط المصلحة بعد تعديلها بالمخصصات التي سبق تخفيض الخسارة بها في سنة تكوينها.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية والقوائم المالية المدققة والربوط الزكوية للأعوام من ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٠م، اتضح قيام الهيئة بالتعديل على الربح (الخسارة) الدفتري (المحاسبي) ببعض البنود مثل (فرق استهلاك الأصول، المخصصات)، للوصول إلى صافي الربح (الخسارة) المعدل، حيث قامت الهيئة بالتوصل إلى الخسائر المتراكمة المعدلة المحسومة من الوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٧م على النحو التالي:

خسائر مدورة معدلة لعام ٢٠٠٦م (بموجب الربط)	٧,٨٣١,١٠٤ ريال
يضاف:	
صافي خسائر عام ٢٠٠٦م المعدلة	٢,٩٤٥,٥٤٥ ريال
مخصص ترك الخدمة ٢٠٠٦م	٣٢١,٩١٨ ريال
مخصص إجازات لعام ٢٠٠٦م	١٦٠,٣١١ ريال
خسائر مدورة معدلة لعام ٢٠٠٧م	١١,٢٥٨,٨٧٨ ريال

وكذلك بالنسبة لباقي الأعوام محل الاعتراض في طريقة احتساب الخسائر المدورة المعدلة، وحيث يلاحظ اعتماد الهيئة على الخسائر المعدلة بموجب الربوط الزكوية، ومن ثم يتم تعديلها بأرباح (خسائر العام) والمخصصات المكونة التي سبق رفضها من قبل الهيئة ضمن الربط الزكوي. وهذا يتماشى مع تعميم الهيئة رقم ١/٩٢ وتاريخ١٤١٨/٧/١٩هـ، عليه ترى اللجنة تأييد الهيئة في حسم الخسائر المدورة المعدلة من الوعاء الزكوي طبقًا للخسائر المعدلة الواردة في الربوط الزكوية للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م.

٢. عدم الأخذ في الاعتبار تعديل قائمة الدخل لعام ٢٠٠٧م بسبب عدم قبول تسويات سنوات سابقة.

أ- وجهة نظر المكلف:

"١/٢ تم تعديل قائمة الدخل لسنة ٢٠٠٧م في سنة ٢٠٠٨م عكس الإيرادات التي تم إثباتها بالخطأ وقدرها ٦,٦٤٩,٩٨٩ ريال سعودي، وشطب المبلغ المستحق من جهة ذات علاقة وقدره ٣,٣٨٣,٦٦٠ ريال سعودي، والتي يجب إثباتها بصورة صحيحة في دفاتر الشركة باعتبارها تمثل خسائر. نرفق في الملحق رقم (٢) صورة القوائم المالية المدققة لسنة ٢٠٠٨م.

٢/٢ طبقًا لتعميم المصلحة رقم ١/٣٥ بتاريخ ١٤١٣/٣/٢هـ، يجب قبول تسويات السنوات السابقة، والتي ينتج عنها عادة خسائر إضافية أو تخفيض للأرباح المدورة للأغراض الزكوية. نرفق صورة من التعميم المذكور في الملحق رقم (٣)".

ب- وجهة نظر الهيئة:

"ترى المصلحة عدم قبول تسويات سنوات سابقة بمبلغ ١٠,٠٣٣,٦٤٩ ريال الواردة في إيضاح (٢٠) من ميزانية ٢٠٠٨م، حيث تم الأخذ بما أظهرته نتيجة الحسابات لعام ٢٠٠٧م، ونظرًا لعدم وجود الإثبات لهذه التسويات الخاصة في السنوات السابقة، فإن المصلحة ترى صحة إجرائها استنادًا لتعميمها رقم ١/٣٥ وتاريخ ١٤١٣/٣/٢هـ البند رقم (١)".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، يتضح أن المكلف يعترض على عدم قبول الهيئة لتسويات سنوات سابقة عند الربط لعام ٢٠٠٨م. حيث يرى المكلف أنه حدث خطأ محاسبي عند إعداد القوائم المالية لعام ٢٠٠٧م، وقد تم استدراكه في عام ٢٠٠٨م، وأن بند تسويات سنوات سابقة من البنود المقبولة زكويًّا وفقًا للأنظمة والتعليمات، كما أن الهيئة أضافت القرض المساند من الشريك للوعاء الزكوي دون إضافة نفس المبلغ للخسائر المتراكمة الواجبة الخصم من الوعاء الزكوي، على الرغم من أن هذه الأرصدة تم تعديلها سويًّا في القوائم المالية. بينما ترى الهيئة أن المكلف لم يقدم الإثبات المستندي على بند تسويات سنوات سابقة، لذا لا يمكن قبول هذا البند.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان، تبين من خلال الاطلاع على القوائم المالية المدققة لعام ٢٠٠٨م، أنه ورد في الإيضاح رقم (٢٠) "تم تعديل أرقام المقارنة فيما يتعلق ببعض الأخطاء المحاسبية بشأن تكاليف العقود التي تم تحميلها على بعض المشاريع بشكل خاطئ، ونتج عن ذلك إدراج إيرادات العقود المعترف بها في السنة السابقة بالزيادة بمقدار ٦,٦٤٩,٩٨٩ ريال سعودي، كما تم تعديل أرقام المقارنة أيضًا بشطب مبالغ مستحقة من جهة منتسبة بقيمة ٣,٣٨٣,٦٦٠ ريال سعودي، والتي كان يتوجب قيدها في الدفاتر كخسارة في السنة السابقة.

وعليه، فقد تم إدراج صافي الدخل والأرباح المستبقاة لفترة المقارنة بالزيادة بمقدار ١٠,٠٣٣,٦٤٩ ريال سعودي"، وحيث إن المكلف لم يقدم ما يؤيده وجهة نظره التي يدعيها رغم إعطائه مهلة لتقديمها، وعليه ترى اللجنة تأييد الهيئة في عدم قبول تسويات سنوات سابقة لعام ٢٠٠٧م.

٣. إضافة الخسائر الإضافية التي تحملها الشركاء في عام ٢٠٠٩م للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م.

أ- وجهة نظر المكلف:

"١/٣ لاحظنا بأن المصلحة أضافت الخسائر التي تحملها الشريك وقدرها ٢٩,٦٣٢,٢٨١ ريال سعودي للقرض المساند من الشركاء الذي تم إضافته للوعاء الزكوي في العام ٢٠١٠م. يبدو أن المصلحة لم تأخذ في الاعتبار المعالجة المحاسبية المرتبطة بهذه المعاملة.

٢/٣ كما مبين في الإيضاح رقم (٧) حول القوائم المالية المدققة في سنة ٢٠٠٩م، وافق الشركاء على إلغاء حصتهم من استلام مبالغ من جهة منتسبة، والتي وافقت بدورها على إلغاء حقها في استلام القرض المستحق لها من شركة (ا) . وقد تم

تعديل ذلك المبلغ مقابل الخسائر المتراكمة، ونتيجة لذلك قامت الشركة بتخفيض الخسائر المتراكمة الواجبة الخصم من الوعاء الزكوي.

٣/٣ إن هذه المعالجة ليست لها علاقة بالقرض المساند، ونتيجة لذلك فإن هناك أثرًا مزدوجًا على الوعاء الزكوي وذلك على النحو التالي:

أ) قامت الشركة بتخفيض رصيد الخسائر المتراكمة الواجبة الخصم من الوعاء الزكوي.

ب) أضافت المصلحة نفس المبلغ للوعاء الزكوي، وذلك بزيادة القرض المساند الذي لا يرتبط بهذا التعديل.

بناءً عليه، تطلب الشركة من سعادتكم إلغاء هذا الإجراء".

ب- وجهة نظر الهيئة:

"لقد تم إضافة القرض المساند المقدم من الشريك لتغطية الخسائر المتراكمة نظرًا لحولان الحول عليه، وذلك للفتاوى الشرعية ومنها رقم ٢٢٦٦٥ وتاريخ ١٤٢٤/٤/١٥هـ ورقم ٢/٣٠٧٧ وتاريخ ١٤٢٦/١١/٨هـ ورقم ٢/٢٣٨٤ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/٣هـ بإضافة الأموال المملوكة للشركة، والمستفادة من الغير للوعاء الزكوي لاستخدامها في نشاط الشركة، حيث تعالج زكويًّا باعتبار ما آلت إليه خصمًا من الوعاء من عدمه، وعلى ذلك فإن المصلحة تتمسك بصحة إجرائها".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، يتضح أن المكلف يعترض على إضافة المبالغ التي تكبدها الشركاء على الوعاء الزكوي، حيث يرى المكلف أن الشركاء تنازلوا عن جزء من المبالغ المستحقة لهم مقابل تخفيض الخسائر المتراكمة، وقامت الهيئة بإخضاع هذه المبالغ للزكاة. بينما ترى الهيئة أنها أضافت القرض المساند المقدم لتغطية الخسائر المتراكمة لحولان الحول عليه.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية، تبين من القوائم المالية لعام ٢٠٠٩م، ومن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، أن هناك خسائر تحملها الشركاء مقدارها ٢٩,٦٣٢,٢٨١ ريال، وقد تم تخفيض الخسائر المتراكمة بهذا المبلغ، إلا أن القرض الثانوي من شريك (القرض المساند) الذي ظهر في قائمة المركز المالي لم يتعرض بهذا المبلغ للخسائر، كما هو مبين في القوائم المالية، وقد ظهرت الحركة على حساب القرض الثانوي من شريك (القرض المساند) لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م في القوائم المالية المدققة على النحو التالي:

بيان	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
رصيد أول المدة	٦٤,١١٩,٥٣٢ ريال	٧٠,٣٨٢,٩٥٦ ريال
الحركة خلال العام	٦,٢٦٣,٤٢٤ ريال	٣٤,١٧٠,٧٧٥ ريال
رصيد آخر المدة	٧٠,٣٨٢,٩٥٦ ريال	١٠٤,٥٥٣,٧٣١ ريال

وبالرجوع إلى صورة كشف حساب الأستاذ المساعد لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م المقدم من ممثلي الهيئة رفق خطابهم المقيد للجنة برقم (١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١١/١هـ، يتضح أن أرصدة الحساب لعام ٢٠٠٩م تختلف عما هو مثبت في القوائم المالية، حيث تم عمل قيود محاسبية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١م أدت إلى تغير رصيد القرض المساند من ٧٠,٣٨٢,٩٥٥,٥٠ ريال إلى ١٠٠,٠١٥,٢٣٧,١٤ ريال، وبالاطلاع على حركة حساب القرض لعام ٢٠١٠م تبين أنه تم إضافة مبلغ ٤,٥٣٨,٤٩٤ ريال بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠م، ليصبح رصيد آخر المدة ١٠٤,٥٥٣,٧٣,١٤ ريال، وهو مطابق للقوائم المالية لعام ٢٠١٠م حسب الجدول أعلاه.

وعليه، يتضح أن رصيد القرض أول المدة لعام ٢٠١٠م بلغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧,١٤ ريال، عليه ترى اللجنة تأييد الهيئة في إضافة القرض المساند المقدم من الشريك للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م بمبلغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧,١٤ ريال لحولان الحول عليه.

القرار

أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (ا)، على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١. تأييد الهيئة في حسم الخسائر المدورة المعدلة من الوعاء الزكوي طبقًا للخسائر المعدلة الواردة في الربوط الزكوية للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م.

٢. تأييد الهيئة في عدم قبول تسويات سنوات سابقة لعام ٢٠٠٧م.

٣. تأييد الهيئة في إضافة القرض المساند المقدم من الشريك للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م بمبلغ ١٠٠,٠١٥,٢٣٧,١٤ ريال لحولان الحول عليه.

يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه، على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقًا لهذا القرار.

والله الموفق ،،،